حسبما ورد في المؤتمر الصحافي المذكور بما يلي : نتيجة هجرة عدد كبير من الفلسطينيين من الضفة الغربية في أعقاب ١٩٦٧ وجد نحو ٦٠٠٠ طالب في مختلف مراحل الدراسة ليست لهم أماكن في مدارس وزارة التربية الكويتية وآباؤهم من العمال الذين لا يزيد أجر الواحد منهم عن دينار ونصف الدينار في اليوم . وكان الحل ان تولت المنظمة انشاء مدارس في الكويت اضطلعت بادارتها على امل ان تنتهي المشكلة سريعا . غير ان المشكلة تفاقمت بعد أحداث الاردن ١٩٧٠ — ١٩٧١ وهجرة عدد آخر من الفلسطينيين الى الكويت ، فبلغ عدد الطلبة في مدارس المنظمة ١٥ الف طالب . وهذه المدارس تحتاج الى نصف مليون دينار سنويا لدفع رواتب المعلمين والمعلمات وهي رواتب رمزية (بين ٤٠ و٦٠ دينارا في الشهر) . وكان تأمين هذا المبلغ يتم كما يلي : ٢٥٠ الف دينار يدفعها الطلاب أقساطا . في السنوات الاربع الاولى ، وكان عدد الطلاب نصفه الان ، قدمت الدولة ٢٠٠ الف دينار في كل السنوات ، وفي السنة الخامسة قدمت ١٥٠ الفا ، وفي السنة السادسة قدمت ١٠٠ الف وفي العام الحالي قدمت ١٥٠ الفا . أما الجزء الباقي وهو ١٠٠ الف دينار فيقوم مكتب المنظمة بتغطيته بحملة تبرعات . وقال مدير المكتب « اصبح تأمين نصف المليون بالطريقة السابقة غير ممكن لاننا حين ضغطنا على اولياء الامور ليدفعوا القسط الذي يبلغ نصف التكلفة افهمناهم ان المشكلة مؤقتة وانها ستجد حلها بتحقيق مجانية التعليم او بعودتهم الى الضفة الغربية » .

كان رد الفعل الكويتي على ما أعلنه مدير مكتب المنظمة تصريحا ادلى به السيد جاسم المرزوق ، وزير التربية الكويتي (« الرأي العام » الكويتية ٥/٩) . قال فيه ان « الفلسطينيين في الكويت ليسوا لاجئين بل انهم يحتلون مراكز رفيعة في الوزارات والدوائر والشركات المختلفة وانهم ليسوا من الطبقة الاقل دخلا في هذا البلد » . وأضاف « ان الذين قبلناهم في مدارس وزارة التربية يشكلون ٣٧ ٪ من مجموع الكويتيين وان عدد الطلبة الفلسطينيين يبلغ ٣٠ الفا في حين ان معظم الجاليات العربية تساوي العدد نفسه » وحذر الوزير من « اننا لا نقبل الدس او الاثارة ويجب على الاخوان ان ينتبهوا الى ذلك » .

وبطبيعة الحال فان مثل هذا التحذير لا يفيد في حل المشكلة وانما هي تحتاج الى دراسة عميقة ومسعى جاد من جانب المنظمة لحلها . ولتبيان حجم المشكلة سنورد هنا ارقاما عن اوضاع الفلسطينيين في الكويت ومسألة التعليم بينهم (مستقاة من بلال الحسن ، الفلسطينيون في الكويت ، مركز الابحاث ١٩٧٤) .

بلغ عدد الفلسطينيين في الكويت حسب احصاء ١٩٧٠ ، ١٤٧٦٩٦ نسمة من مجموع ٧٣٨٦٦٢ نسمة (بينهم ٣٤٧٣٩٦ كويتيا) . أي ان نسبة الفلسطينيين الى مجموع السكان هي ٢٠ ٪ ونسبتهم الى الكويتيين هي ٤٢ ٪ . وقد بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في الاحصاء نفسه ٤١١٠٢ منهم ١٨٨٣٣ في القطاع الحكومي ، ١٧٩٩٠ مستخدما في القطاع الخاص، ٣٤٥٧ يعمل لحسابه، ٧٩٦ صاحب عمل ، ٢٦ يعمل للاسرة . ومن الملاحظ ان متوسط أجور الكويتيين هو دائما أعلى من متوسط اجور غير الكويتيين (بمن فيهم الفلسطينيون) . ففي القطاع الاداري يبلغ متوسط أجر المستخدم الكويتي ١٥٣ دينارا بينما يبلغ متوسط أجر غير الكويتي ١١٢ دينارا . ويزداد هذا الفارق في قطاع العمال ، اذ يبلغ متوسط اجر العامل الكويتي ٧٢ دينارا بينما متوسط اجر العامل غير الكويتي ٣٨ دينارا .

بلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في العام ١٩٧١/ ١٩٧٢ في المدارس الكويتية ١٨١٣٥ طالبا بنسبة ١٢،٠٤ ٪ من مجموع الطلاب العام وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة عدد الفلسطينيين الى مجموع السكان التي تجاوزت في ذلك العام ٢٠ ٪ . أما في مدارس منظمة التحرير فقد بلغ عددهم في العام نفسه ١٤٤٠١ طالب . منهم نسبة ٦٨،٨١ ٪ في الابتدائي ، ٢٦،١٧ ٪ في المتوسط ، ٥،٠١ ٪ في الثانوي . وتتقاضى مدارس المنظمة أقساطا من الطلاب كما يلي : في المرحلة الابتدائية تتراوح الاقساط السنوية بين ٦ دنانير لمن لا تتعدى رواتبهم ٢٠ دينارا و٤٠ دينارا لمن تزيد رواتبهم عن ١٦٠ دينارا . في المرحلة المتوسطة الحد الادنى ٩ دنانير والاعلى ٦٠ دينارا . وفي المرحلة الثانوية الحد الادنى ١٢ دينارا والاعلى ٦٥ دينارا . وبذلك فان جدول الاقساط يتأثر بالدخل ويراعي الوضع الاجتماعي لاولياء امور الطلاب . امـا رواتب